

أخصخصة في البلدان العربية

مخطط البحث:

- مقدمة
- أهمية ودور لقطاع العام في الدول النامية
- تقييم أداء لقطاع العام
- الخصخصة وسماكتها الأساسية في الوطن العربي
- دور صندوق النقد الدولي
- آثار الخصخصة
- تجارب بعض البلدان العربية
- تقييم سياسات الخصخصة وبرامج الإصلاح الاقتصادي
- خاتمة
- المراجع

اعداد علي العبد

مقدمة : لقد أدت مهصلة الظروف التاريخية في الدول العربية إلى سيطرة القطاع العام الحكومي على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منذ بداية شكل هياكل اقتصاديات في العقدين الخامس والسادس من هذا القرن. إلا أن التغير الذي طرأ على الاقتصاديات الدولية - الذي يغلب عليه طابع تفصيل دور القطاع الخاص بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي - خلال العقد الحالي، بالإضافة إلى فشل الاقتصاديات العربية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة، وعجز القطاع العام في هذه الدول، عن الاستغلال الأمثل للموارد، أو تحقيق زيادة في الدخل القومي، أو لتكوين الرأس مالي، إضافة إلى العجز الكبير في معالجة الاختلالات في موازن المدفوعات، أو التخفيف من الضغط التضخمي، وتراكم المديونية الخارجية، وبطء النمو - على الرغم من تخصيص موارد هائلة واستثمارات ضخمة من قبل الدولة - أدت إلى السعي بكل جهد في مسألة التخصيص، وبأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في عملية التنمية.

وهي تشير كثيرًا من الدراسات، إلى أن مؤسسات القطاع العام في الدول العربية، أصبحت مصدرًا لامتصاص الثروة الوطنية، وأداة للفساد والمحسوبية، وفي إطار البحث عن حلول لهذه المسائل، كانت الرؤية تتمثل بإفئاض المجال للقطاع الخاص، في إطار العمل على رفع مستوى كفاءة استخدام الموارد، وإزالة الاختلالات الداخلية والخارجية التي تعاني منها اقتصاديات هذه الدول، « باعتبار أن القطاع الخاص ألفًا من لدولة في إدارة المؤسسات وتحسين أدائها، وأقدر على تعبئة الموارد وتوجيه المدخرات، بما يفوقه من حوافز نحو المشاريع المربحة، وبالتالي تحقيق معدلات جيدة للنمو الاقتصادي ».

بالإضافة إلى أن تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص يزيد من كفاءة الدولة عبر خفض هذه المؤسسات وبالتالي تركيز الدولة لجهداتها وتوجيه مواردها لأهداف اقتصادية محددة. وقد انعكس كل ذلك على الاهتمام الذي أولي به القطاع الخاص في الخطط الإنشائية في العديد من البلدان العربية، في قوانين وشروط، وإفئاض حوافز وامتيازات هادفة - جميعاً - إلى تشجيع مشاركة هذا القطاع في أنشيط الاقتصاد. ويُقصد بالتخصيصية (أو الخصخصة أو التخصيص) : بأنها عملية نقل ملكية المنشآت العامة أو ادارتها، من القطاع العام إلى القطاع الخاص (١)، أو التحويل (الملي أو الجزئي) في ملكية وإدارة (الفعاليات الاقتصادية التي تملكها الدولة إما مباشرة، أو من خلال المؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص (٢).

وقد تتم عملية الخصخصة، من خلال عقود التأجير أو عقود الإدارة - بدون نقل للملكية - أو يمكن أن تتم بشكل تلقائي من خلال تشجيع القطاع الخاص وتخصيصه بمزايا ضريبية ومالية وتجارية، بحيث يتعاظم

١ - د. سعيد النجار : ندوة حول الخصخصة والتصحيجات الهيكلية في البلدان العربية - صندوق النقد العربي - أبو ظبي

٢ - ٥ - ٧ كانون أول ١٩٨٨ - مطابع الأهرام التجارية - مصر

٣ - د. عبد العزيز اسماعيل داغستاني : أعمال المؤتمر الدولي الثالث حول التحولات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة

التحديات الدولية - مركز الدراسات (العربي - الأوروبي) - دبي تشرين أول ١٩٩٥ ط ١ ص ٢١٩

دوراً رئيسياً فنياً إلى أن يصبح ميطراً على النشاط الاقتصادي .

وسيمثل الهدف من هذه الدراسة في تحليل ومناقشة أهم القضايا المتصلة بدور كل من القطاعين العام والخاص - في عملية التصحيح الاقتصادي في البلاد العربية ، وتبيان مدى الحاجة إلى التخصيص وآثارها فنياً تجارياً والصعوبات التي تعترضها .

أهمية ودور القطاع العام في الدول النامية :

لقد رأينا - أنه من الخصائص الرئيسية للموقع الاقتصادي في عدد كبير من البلدان العربية ، سيطرة القطاع العام على نسبة عالية من الأنشطة الاقتصادية ، منذ عهد الاستقلال ، عن طريق إجراءات مختلفة ، بما فيها التأميم الذي طال مؤسسات بورصة عن فترة الاستعمار ، وإنشاء مشروعات جديدة وتراجع القطاع الخاص إلى دور ثانوي ، وهاول التخطيط المركزي محل اقتصاد السوق كقوة فاعلة في تخصيص موارد ، وذلك لأسباب أيديولوجية نابعة من كرم بغض للواقع الاستعماري الذي كان سائداً . وارتباط البرهوزية المحلية به وتبعيته له .

وقد نشأت مؤسسات العامة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وسياسية ترمي إلى تحقيق تنمية شاملة ، عن طريق تحقيق فوائد تكمين للحكومة استثمارها في لقطاعات ذات الأولوية العالية ، التي تستطيع أن تخصص بيا في القطاعات وتؤدي في المحصلة إلى رفع مستوى المعيشة ولرفاه السكان . تتألف أهمية القطاع العام وقيامته للنشاط الاقتصادي انطلاقاً من الاعتبارات التالية :

١- كون الدولة - بقطاعها العام الاقتصادي - هي التي قد على إقامة بنية ارتكازية اقتصادية واجتماعية ، تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وإسعاد المجتمع .

٢- العمل على تحقيق استقلال في القرار - الوطني متحرر من إشراف الهيمنة المحلية والمقدرة إحصائيات وذلك من خلال السيطرة على الصناعات الاستراتيجية والثقيلة في الاقتصاد .

٣- ضعف القطاع الخاص وعجزه عن توفير موارد كافية للاستثمار في المنشآت الكبيرة والصناعات الهامة للاقتصاد الوطني ، بل غالباً ما يلجأ إلى الصناعات الهامشية ذات البركية العالية والسرعة البرود .

تقييم أداء القطاع العام

على الرغم من أهمية وضورية القطاع العام في الدول النامية - ومنها العربية - وما حققه من نجاحات ومخبرات ، لم تكن لتحقيق برونه ، فإنه كان وما زال يعاني - باضطراب - من بعض عناصر الضعف التي تحد منه فعالتيه وتشكل قدراته « الكفاءة » على الأداء الاقتصادي المتميز كما نتجاني في النواحي التالية :

١- مضمون مؤسسات القطاع العام للاعتبارات السياسية ، فيما يتعلق بتجديد حجم العمالة وتعيين المديرين مما ينعكس سلباً على الكفاءة الاقتصادية في هذه المؤسسات ، ويتجلى ظاهرة البطالة المكنفة .

٢- سوء قرابية الإدارة وتعدد الجرات الوصائية ، وضعف البرابة وامكانية إدارة ومحاسبة المديرين

وانتشار الفساد، مما يؤدي إلى عرقلة العمل والهدر في الموارد وعدم القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في الوقت المناسب، ولهذا نريد منه لتكليف إدارية والاقتصادية .

٣- ضعف أو انعدام نظام الحوافز والواجب، وانعدام المنافسة الفعالة، مما يؤدي إلى ضعف حس المسؤولية عند موظفي القطاع العام، وبالتالي تخلف منتجات هذا القطاع عن مثيلاتها في القطاع الخاص .

٤- اتباع نظام للتعبير بعيداً عن الاعتبارات الاقتصادية، بل يتعلق بالسياسة العامة للدولة .

٥- استمرار عمل مؤسسات ومؤسسات هذا القطاع - برغم خسارتها - لاعتبارات غير اقتصادية، وبالتالي تبقى كالجرح النافذ في الاقتصاد الوطني *

نلاحظ مما تقدم أن مشاكل القطاع، وعجزه عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية ** التي تعتبر أهم مؤشر لتقييم أداء أي قطاع اقتصادي - في نشاطاته، إنما تتعلق بأسباب إدارية وليست اقتصادية، ولعلنا قسم منها إلى طبيعة الوظيفة الاجتماعية التي تؤديها الدولة لنفسها، وبالتالي يمكن معالجة بعض جوانبها التي يعالجها القطاع الخاص .

وتشترك كثيراً من الدراسات إلى أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية لا يتوقف - إلا جزئياً - على نوع السياسة، وهذا يتجلى بوضوح فيما يتعلق بالذات المالي للمؤسسات، وقد حققنا العديد من المؤسسات العامة أداءاً عالياً متميزاً، عندما توفر لها مديري كفلاء يعملون جيداً وليست لديهم الموارد المماثلة لكفاءة وذكاء، أو عندما تستغل الدولة وضعها الاقتصادي لسلعة معينة، أو تتبع سياسة تعبير معينة، تسعى لموسمة ما أن تحقق أرباحاً، على الرغم من أنها لا تدار بكفاءة .

الخصخصة وسماكتها الأساسية في الوطن العربي :

تتمثل خطة لبلدان عربية بوجود فائض في الطلب المحلي على السلع والخدمات، ناتج عن طموحات إقليمية تفوق حجم (وارد محلية)، مما يؤدي إلى عبءات داخلية وخارجية تولد عنها مشكلات اقتصادية، تفرض تبني سياسات، يؤهل منها حل هذه المشكلات، أهم هذه السياسات المتبعة في الدول العربية هي

* ليمار هنا أن تحويل مؤسسات القطاع العام يتم منه ثلاثة مصادر «ميزانية الدولة، اقتراض من النظام المصرفي أو اقتراض من الخارج» وبما أن الأخير غير وارد في حال (النشأة أو التوسعة، فإنه يبقى ميزانية الدولة والقطاع المصرفي

لها الممولان للخارج الناجمة، ولما كان النظام المصرفي جزء من القطاع العام أيضاً، وغير قابل للانفصال، فإن هذا يدفع باتجاه سياسة التوسعة لتوسعة الاستناد إلى موارد حقيقية، وهذا بدوره لكل مصدر من مصادر المصنوع في البلاد، وعندما يكون التمويل من الموازنة العامة للدولة فإنه يؤدي إلى عجز حاد ... وما يتبع ذلك من آثار .

** يقصد بالكفاءة : إما زيادة الناتج من المخرجات الحالية، أو خفض المخرجات اللازمة لإنتاج المخرجات الحالية

(وفي كلا الحالتين) انخفاض تكلفة الوحدة : أ - المدن والقرى : ندوم لتحسينه وتحسينه الهيكلية ... مربع سابق من وينجم عن الكفاءة ارتفاع في الإنتاج الحقيقية، وفي الإنتاج، وفي خطط الاستثمار، وهناك مجموعة من المؤشرات التي تقيس درجة

الكفاءة « الإنتاج - معدل العائد على رأس المال المستثمر، تأثيرها على ميزان المدفوعات، القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية :

د - معدل الإنتاج ... نفس المربع السابق هنا

الخصخصة، التي تعتبر أحد السياسات التصحيحية التي تساعد في تخفيف أو إزالة عبء الديفلات المالية ومعالجة ضعف كفاءة الإنتاج وتوزيع الموارد في قطاع المنشآت العامة، واستعادة معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي.

اذن هناك منطلق اقتصادي واسع للخصخصة باعتبارها - بالإضافة إلى كونها وسيلة لعلاج ضعف الكفاءة - فإنها يمكن أن تؤدي إلى تحقيق بعض المزايا مثل:

- تحسين نوعية القرارات الإدارية والاقتصادية، كونها تقلل من درجة التدخل السياسي في عملية اتخاذ القرارات - التخلص من البيروقراطية الحكومية، وتخفيض المديدين للعمل بكل طاقاتهم، خوفاً من العزل - من قبل مالكي الأسهم - أو من أجل تحقيق الربح - عندما يكونوا مالكون للمساهمة - .

- تؤدي إلى الحد من هاجم القطاع العام للاقتصاد، وبالتالي الحد من انتشار الخطيرة للمديونية - التي سببها لاحقاً.

ولكن هذه المزايا تبقى غير ذات معنى، ولن تكون ذات أثر على الاقتصاد الوطني، إذا لم ترتبط بكفاءة القطاع الخاص، وبقدرته على زيادة الإنتاج الحقيقي ولشروط الخصوصية، ومعالجة المشاكل الاقتصادية على المستوى الوطني (التضخم - البطالة .. زيادة التدخل ... الخ).

إن أهم ما يميز سياسات الخصخصة في معظم الدول العربية، هو ارتباطها بشكل مباشر بالمدىونية الخارجية، وأنها تتم وفقاً لرغبات مؤسسات التمويل الدولية ونادي الدائنين، وتنفيذاً لبرامج الإصلاح التي تفرضها تلك المؤسسات، ودون مراعاة الحاجات الخاصة بكل قطر وفقاً لمستوى تطوره الاقتصادي والاجتماعي ودون النظر في آثار نتائج هذه البرامج ومتطلباتها الاقتصادية المحلية والخاصة.

بل جل ما يحتم هذه المؤسسات هو التحول باقتصاديات الدول العربية إلى الليبرالية الاقتصادية ولدينا ما أكثر في الاقتصاد العالمي وسوق الدولية.

كما نلاحظ، الشروط التي تصنع تلك المؤسسات، في سبيل اقراض الدول العربية، عدم صدقية كافية بالظواهر العربية وقدرتها على تحديد برامج لقطرية الخاصة بالإصلاح الاقتصادي، بنفسه (١).

اذن نلاحظ أن المدىونية الخارجية * ونصنا عنها وسأذكرها من أجهزة خدمتها (فوائد وأقساط) وتوقف المؤسسات الدولية عن تقديم المزيد من القروض - كشكل من أشكال الضغط - أدت إلى رهوف الدول العربية لشروط تلك المؤسسات والعمل على تنفيذ البرامج والوصفات التي تقدمها.

١- لؤي أدهم. (النزوح عدد ٤٢ ٦ أيلول ٩٦ مركز البحوث والدراسات البشريّة في العالم العربي ص ١٤)

* منشآت المديونية تاريخياً لفعل مجموعة من العوامل الخارجية: ١- تبادل غير متكافئ بين البلدان المتخلفة (تصدير مواد أولية)

والبلدان المتقدمة (تصدير مواد مصنعة) - ٢ - سياسات التسليم التي دفعت إليها البلدان المتخلفة وتوحيها لقرض من الخارج

٣- سياسات الحماية التي طبقتها وتطبقها الدول المتقدمة لحماية منتجاتها التي تواجه منافسة من السلع القادمة من الدول المتخلفة

من جهة أخرى، نلاحظ أن أزمة الديونية هي مالية - في ظاهرها - ولكن اقتصادية شاملة مرتبطة في جوهرها - ارتباطاً عضوياً بضعف البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية، تسويقها لولا المالية العالمية من جهة أولى، وإلى إصلاحات في البنى والسياسات الاقتصادية، من جهة ثانية.

إن استناد أزمة الديونية ليقود إلى القبول بالمعونة الخارجية (من مؤسسات التمويل الدولية) ولمستأهل لبرامج الإصلاح الاقتصادي وفقاً للهدف وشروط تلك المؤسسات وتحت رقابة مستمرة وإصراراً.

دور مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) :

تهدف مؤسسات التمويل الدولية من وراء اجراءات الإصلاح الاقتصادي، التي تفرضها على الدول العربية، إلى حماية حقوق الدائنين، وضمان تنفيذ سياسات انفتاحية أمام السلع القادمة من الدول الصناعية (المقدمة الدائنة) والسعي لرفع معدلات الربح أمام حركة رؤوس الأموال الأجنبية المستقرة في الدول العربية.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف فإنها تقدم بعض الدراسات والنصائح، عرفت باسم (وصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، تتجلى تلك الدراسات والنصائح بالنقاط التالية : (أهم النصائح)

١- إلغاء الدعم المقدم لبعض السلع الأساسية، من قبيل الدولة، وتقليص دورها في الحياة الاقتصادية.

٢- الاعتماد على آليات السوق وحرية الاستيراد.

٣- تخفيض القيمة الفعلية للعملة الوطنية بحجة أن ذلك سوف يؤدي إلى نمو حجم الصادرات وتقليص الواردات، وبالتالي معالجة الاختلالات والعجزات القائمة في ميزان المدفوعات (١).

٤- وإلزامهم من كل ما تقدم، هو تخصيص لقطاع (العام) أي بيع مؤسسات هذا القطاع إلى القطاع الخاص - المحلي أو أجنبي، بحجة أن هذه المؤسسات والمنشآت غير اقتصادية.

نلاحظ - من خلال ما تقدم - أن إصلاحات اقتصادية وفقاً للصندوق والبنك الدوليين، تختلف عن تلك الإصلاحات المقررة وطنياً، بأن الأولى تسعى لإلغاء دور الدولة وتخصيص المؤسسات الاقتصادية لإعانة وتجديد الاستثمار الحكومية في قطاع الإنتاج، وإطلاق حرية المبادرة لرأس المال المحلي والأجنبي، وتحرير التجارة وتبني آليات السوق، بأقصى ما يمكن، وبالتالي كشف السوق الوطنية أمام التأثيرات الخارجية (شركات متعددة الجنسية) ودمجها في السوق العالمية.

أما الثانية، فتتصف بالتردد زمنيًا وقطاعياً، وتنعكس رغبة التوفيق بين الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبين تفعيل السوق وتنشيط القطاع الخاص، والانفتاح المتزايد على الأسواق الخارجية، ولذا نجد باستراتيجية توسيع القطاع الخاص عبر تشجيعه وتحفيزه على الاستثمار الأجنبي، دون تخصيصه للاستثمار الحكومي الهائل.

١- د. خلف محمد الجراد. البحث الاقتصادي ١٩٩٧/٢/٤ عدد ٤. في: التحقيقات المقترحة على قيمة العملة المحلية تبدأ بـ ١٠٪ وتزايد شيئاً فشيئاً - إلى أن تصل إلى ٥٠٪.

أثـار الخصخصة :

المترا بطة والمتداخلة،

تؤدي خصخصة مؤسسات ومؤسسات القطاع العام، إلى حجة من حيث أنها، تخفف تقنيًا في الجوانب المالية:

أ: الأثر المالي : تتضمن عملية الخصخصة بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، وهي بذلك تحقق بعض

الأثر المالي المترتبة عن عملية البيع، فهي تمثل تدفوعاً مباشراً لدخل الحكومة، ولطرفة أنها - هذه العملية -

الإيجابية أو السلبية - لنظر للفرق بين حجم ما في سيار الدخل الوارد منه بيع المنشأة، وبين الصافي المناظر في سيار

الدخل لتحقيق فيما لو ظلت المنشأة تابعة للقطاع العام، وطما كان هذا الفرق كبيراً، على ذلك أن هناك

أثـار مالية إيجابية من عملية الخصخصة، بمعنى آخر: أن عملية البيع ستحقق للدولة سيولة زائدة في الوقت الحالي

على حساب الدخل في المستقبل، وقد تقوم الدولة باستثمار هذه الأموال السائلة الناجمة عن عملية البيع،

وبالتالي سيحقق عائداً، بسبب هذه العملية، وبعثاً لمقدار الفرق بين عائداً استثماراً، وعائداً المنشأة (قبل البيع) ستكون

أثـار الخصخصة إيجابية أو سلبية .

فإذا كان هذا الفرق معدوماً، فإن الوضع المالي للحكومة لم يتغير إلا فيما يتعلق بتركيب الأصول (العينية لمؤسسة)

وتكون أثـار الخصخصة معدومة .

نشير هنا أن عملية الخصخصة، تختلف آثارها، حسب الافتراضات الممكنة، كأن تكون المؤسسة اباعة للقطاع

الخاص ستلحق دعماً من قبل الحكومة « قبل البيع » أو أنها تحقق ربحاً، أو أن ثمن بيع المؤسسة يعين القيمة السوقية

للأصول .

ج: الأثر الاجتماعي : هناك ثلاثة واضحة إلى حد كبير إجراء تقشف مما لم يقع عبء أساساً على النفقات

والسبل في الاجتماعية (الفقر)، حيث ينخفض مستوى الترفيه، وتنخفض المهور الحقيقية، وترتفع

أسعار المواد الأساسية، وتؤدي انخفاض النفقات العامة إلى ضعف القوة الشرائية لدى السكان، وتتفاقم

الفوارق الاجتماعية من خلال انعدام المساواة في تقسيم أعباء التقشف وتوزيع الدخل، حيث تستفيد

فئة قليلة تجمع موطأ الأموال وتستنزف المجتمع بأسرها، عبر نط استهلاكها، ونشاطها الطفيلية، مما قد

يؤدي - بعد تفاقم هذه الظاهرة - إلى اضطرابات اجتماعية، وهذا ما حصل في العديد من الدول العربية

التي اعتمدت الخصخصة في اقتصادياتها .

ومن جهة ثانية : تؤثر الخصخصة بشكل مباشر على مستوى الطلب المحلي، من خلال تقليص دخول الدولة

وتقليص فرص العمل، حيث إن تشجيع القطاع الخاص بإعفاءه من ضريبة الدخل على امتداد سنوات طويلة

يضعف إلى تركيز دخل (الزيادة) على الضرائب المفروضة على العمال والنسبة الصغيرة والفقراء، كما تؤدي إلى

تركز رأس المال وتقوية الهيمنة للقطاع المحلي، وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة وتسوية توزيع الدخل .

التجارة الاقتصادية : تتبدى التجارة الاقتصادية للخصخصة من خلال السياسات التي تتم بها والتي تؤدي إلى الارتباط المتزايد بالسوق العالمية ، مع كل ما يستتبع ذلك من آثار اقتصادية على مختلف الجوانب الاقتصادية الوطنية وتتفاقم تبعية هذه الاقتصادات إلى الاقتصادات الدولية المتقدمة .
خاصة وأن النظرية الاقتصادية والاجتماعية وسياسية في البلدان العربية ما تزال مختلفة كثيراً عن المكانة وغير الشروط الصحية والصحية للخصخصة ، التي تتطلب بطل أساسي - توفر هيكل اقتصادي يعمل وفقاً لأقتصاد السوق وقادر على خلق ظروف مواتية للمنافسة ، بالإضافة إلى توفر نظام سياسي واجتماعي متطور موافق قادر على تهيئة بيئة مواتية للملكية الخاصة وخلق نظام ضمان اجتماعي وتفعيل دور النقابات المختلفة ، بما يؤدي إلى الاستفادة بغير إدمان من التجارة الإيجابية للخصخصة .

من جهة أخرى نلاحظ أن قضايا كل اقتصاد في الدول العربية ، ليست بالجم التي ينبغي بإقامة مشاريع اقتصادية تنافسية « بعدد كبير » بسبب ضيق السوق الداخلية في كل قطر ،

إن الإجراءات المطلوبة اتخاذها في سياق برامج الإصلاح الاقتصادي وفروضة (مثل تخفيض قيمة العملة) في سبيل زيادة حجم الصادرات وتقليل الواردات بهدف معالجة التخلل في ميزان المدفوعات ، لن تؤدي إلا إلى مزيد من الانكماش في اقتصادات الدول العربية وإعطاء المزيد من الزايل للرأس مال المحلي ، والسبب في ذلك أنه حتى تحقق لفائدة (المرونة) من تخفيض قيمة العملة ، يجب أن يتمتع الطلب العالمي بمرونة كافية «عالية» على صادرات الدولة «التي خفضت عملتها» ومرونة عرضها في الداخل ، وأيضاً - مرونة الطلب المحلي على السلع الواردة ، وهذه الشروط غير متوفرة في الدول العربية .

بل سيحصل أثر سلبي معاكس حيث سترتفع أسعار السلع الاستهلاكية والوسيطة المستوردة ، وهذا سينعكس على مستوى الاستثمار المحلي بأكمل سلباً ، وسيعيق محله الإنتاج وفقط الاستثمار ، وسيرافق ذلك مزيد من البطالة وانخفاض في المدخول الحقيقي .

تجارب بعض البلدان العربية في مجال خصخصة قطاعها الاقتصادي :

تجربة مصر* : في دراسة للدكتور شريف ماسم حول البطالة في مصر ، يجري مقارنته بين أثر سياسات التنمية المتبعة في ظل تدخل الدولة على البطالة خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٨٢ ، أي عقب تأميم قطاع السويس وإبرافق ولفئات التدفرون ، وبين أثر سياسات الانفتاح الاقتصادي وتقليص دور الدولة ، على البطالة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩١ من خلال تحديد أثر سياسات التنمية على مستويات التشغيل والبطالة ، فتناول أربعة عناصر أساسية تشكل الإطار العام الذي تكمن فيه خلال (التأثير على مدى (الفرص المتاحة للعمال في أي مجتمع ، وقد توصل إلى النتائج التالية :

- ١ - معدلات الانفاق الاستثماري ، تراوحت خلال الفترة ١٩٧٢ - ٥٧ (١٩٧٢ - ٥٧) بين ١٨ - ١٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بينما ارتفعت خلال الفترة السابقة (١٩٨١ - ٧٤) من حوالي ١٢ ٪ إلى ٢٠ ٪ ثم عادت وانخفضت إلى حوالي ١٩ ٪ .

* انظر : د. شريف ماسم - الوحدة عدد ٨٦ تشرين الثاني ١٩٩١ - المركز القومي للثقافة العربية - إرباط - الصفحة ١٤٠ .

في العام ١٩٨٧، أي عادت إلى ما كانت عليه قبل هوائي ثلاثيني سنة .

٥- نظ توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية : هناك انحياز في الفترة الأولى إلى القطاعات المرتفعة

الطلب على العمالة ، بينما الانحياز في الفترة الثانية كان لصالح القطاعات منخفضة الطلب على العمالة .

٦- النقل الاجتماعي المستخدم : سبيل في الفترة الأولى إلى استخدام كثيف للعمل ، بينما في الفترة الثانية إلى استخدام كثافة

عالية لأعمال .

٧- دور الدولة في الحياة الاقتصادية : تميزت الفترة الأولى بدور كبير ورائد للدولة في الحياة الاقتصادية ، بينما

تخلت في الفترة الثانية عن مسؤوليات في قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وكانت مصيلة سياسات الانفتاح الاقتصادي والمفضضة في مصر أن التفتت نسبة البطالة من ١٧,٧٨ في عام

١٩٧٦ ، إلى ١٤,٧ في عام ١٩٨٦ .

التجربة السعودية : يعتبر الاقتصاد السعودي مؤهلاً - إلى حد كبير - لاستيعاب سياسة خفضية ، لأن

مبدأ الملكية الخاصة متأصل في مجتمع سعودي ، ووجود مؤسسات القطاع الخاص يعتبر ممارسة طبيعية في الاقتصاد

الوطني السعودي ، وقد بدأ إعلان عن تبني سياسة محددة لخفضية القطاع العام السعودي منذ العام ١٩٩٤

وتشير الامصيات أن القطاع العام حقق نمواً يقدر بحوالي ٢,٧ في العام ١٩٩٢ ، بينما حقق القطاع الخاص في نفس

العام نمواً قدره ١٥,٠ ، وبلغت نسبة مساهمته في مجمل الناتج المحلي حوالي ٤٨,٠ ٪ (١) .

التجربة السورية : تلك سوريا نهجاً متقللاً للتحويل الاقتصادي الليبرالي ، أي التحول إلى اقتصاد السوق ،

وتحدد (بنفسه) مراحل هذا التحول وأولوياته القطاعية ، فستند في ذلك إلى تجنب مآثر الديون الخارجية

وبالتالي برامج لإصلاح الاقتصاد مع الظروف منه قبل البنك الدولي ، بسبب غلبة الديون الرسمية أو العامة على

الديون الخاصة أو التجارية في دنيا (خارجي) .

وذلك في إطار التعددية الاقتصادية الذي اعتمدته سورية لقرار وطني مستقل منذ العقد السابع من هذا

القرن ، وقد نجحت إلى حد ما في تفعيل وتوسيع استثمار الخاص ، وخاصة في القطاعات الإنتاجية ، وزيادة الصادرات

وفي محاولة دون تراكم متأخرات التنمية (الدين الخارجي) ،

أي أنها استطاعت تنشيط القطاع الخاص والمشارك دون خصخصة المؤسسات العامة ، ولم تتخلى عن الدور

القيادي ورائد للقطاع العام وسيطرته على القطاعين الآخرين (الخاص والعام) ، باعتبارها الضمانة الأكثر

للمبادرة الوطنية والذات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة وأن القطاع الخاص لا يمكن

أن يكون بديلاً عن القطاع العام (في بلادنا) فهو لا يجرؤ على استثمار في مشاريع لصناعية الكبرى وفي

القطاعات الاقتصادية الهامة ، بل غالباً ما يكتفى بالعمل في ميادين التجارة والخدمات والصناعات الهامشية .

وفي الأردن أنشئت لجنة على مستوى لوزاري لتغني بالخصخصة منذ العام ١٩٨٦، وأوصل إليها تقييم المقترحات (المطروحة) لتفخذ بالخصخصة (١).

وتتعرض لتمييز لضغوط كبيرة كي ترضي لذهاب إلى نادي الدائنين للحصول منه على إعادة هيكلة الديون وبالتالي الخضوع لشروط وإصرارات صندوق النقد والبنك الدوليين (٢). أما في تونس فقد صدر قانون في عام ١٩٨٧ رسمياً لإجراء إعادة هيكلة الديون العامة من منظور الاعتماد التدريجي على القطاع الخاص (٣).

وهكذا في باقي البلدان العربية، التي أولت الاهتمامات (مباشرة) في خصخصة اقتصادياتها ولم يمدد لها عماد بشمل متزايد على القطاع الخاص في إدارة منتجات ومؤسسة اقتصادية في تلك البلدان.

تقييم سياسات الخصخصة وبرامج الإصلاح الاقتصادي

- يوصي الإصلاح الاقتصادي بأنه مجموعة من الترتيبات الاقتصادية يتم العمل بها لمواجهة متغيرات اقتصادية جديدة، أو معالجتها خلال سياسات اقتصادية سابقة، وهذا يعني أن هذه الترتيبات يجب أن تختلف حسب طبيعة تلك المتغيرات أو ذلك الظل، على وأن تختلف من بلد لآخر حسب الخصائص الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد.

لذلك إن الأمر مختلف في الواقع، فالوصفات الاقتصادية المقدمة شبه موحدة على امتداد (العالم) ومضمونها في الدول النامية، وتركز جميعاً على ضرورة الخصخصة، وهذا أول النقائص النظرية في هذا الإصلاح. يوصي - أيضاً - بأن الهدف منه هو القضاء على العجز الخارجي (في ميزان المدفوعات) والداخلي (في الميزانية) وذلك من خلال اتباع سياسة اقتصادية للضغط على الطلب، ولكن هذا سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار في القطاعين (العالم والخاص) على حد سواء، فضلاً عن تباطؤ نمو حجم الإنتاج، وكذلك معدلات النمو، وهذا يعرقل نمو القوى المنتجة ويضع عراقيل أمام الثورة التقنية والعلمية، مما يعني تفاقم الأزمة الاقتصادية.

- أنه يركز على فعالية القطاع الخاص المطلقة، وعدم نجاعة القطاع العام، وهذا ينطلق من مبررات لربحية مالية فقط، التي تركز بشكل أساسي على العلاقة بين المهور والإنتاج، أي تخفيض المهور لصالح الإنتاج، وهذا لا يحل لفئة المالكين لوسائل الإنتاج. وبالتالي يتجاهل تماماً الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

إن تحقيق الكفاءة التي يتوخاها ذلك الإصلاح، ترتبط بجميع الظروف ومبداي الإنتاجية - بشكل خاص - أما الملكية فإنها تمثل اعتباراً ثانوياً، ولم يثبت أن الخصخصة أو تغيير الملكية، ستحقق بمفردها تحسينات في الكفاءة، وفي غياب القوى التنافسية في السوق قد لا تحقق استجابة عرض كافية من جانب القطاع الخاص. ولذا فمختلف السياسات بين القطاعين (العالم والخاص) يجب أن يراعى د. هيام أحمد سلمان في محاضراته حول (واقع

١- الخصخصة في ليبيا (العربية) - مواد العناني وريما خلف - مرجع سابق ص ٧٧

٢- لؤي آدم: النهج... مرجع سابق ص ٥

٣- محمد بن عواجة... الخصخصة في ليبيا (العربية) ... مرجع سابق ص ٤

وأفاق الحديث في القطاع (العالم الصناعي) في ندوة استلام الاقتصاديات الإنسانية. هو أن الدول يعمل حسب مؤثرات
قومية واجتماعية، بينما الثاني فإنه يعمل بموجب مؤثرات إقليمية فقط (١).

نخلص إلى أن برامج الإصلاح وفقاً لوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، ليست هي المناسبة أو المطلوبة
في حالة البلدان العربية، بل إن تكوين الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي باتجاه تحقيق التنمية والتقدم
الاجتماعي والاقتصادي التي مدمرة وطنية أولاً وقومية ثانياً.

خاتمة: يعمل كلا القطاعين (العالم الخاص) في محيط اقتصادي وسياسي واجتماعي واحد، وكلاهما يتحمل جزئاً من
الخلل والضعف في أداء الاقتصاد الوطني، ولكل منهما دوره، ولا يستطيع أي منهما أن يكون بديلاً عن الآخر
فليس توسع القطاع الخاص توفير قدرات رياضية وتجديد تقني وتمويل استثماري كاف، وليس لديه الحق
وإلا الامكانيات التي يتمتع بها القطاع الخاص في الدول الغربية المتقدمة، وهو غير مؤهل لتحقيق وإقامة مشاريع
التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق قاعدة انتاجية متطورة.

وإن معاملة الخلل لا تكون بصفة القطاع العام وبعده للقطاع الخاص، فقد ثبت أن الأداء الاقتصادي
يحدد بنظم الإدارة، وليس بنظم الملكية. والشركات المتقدمة طينية يديرها مدراء غير ملاكها -
بل لا بد منه تحسين المنافع العام الذي يتم فيه الاستثمار العام والخاص على السواء، وإيجاد إدارة كافية لكل
منهما، ولعمل على إيجاد نوع من التكامل على أساس الاختلاف في التخصص فيما بينهما، بحيث تبقى القطاعات
الاقتصادية الرائدة والصناعات الاستراتيجية الوطنية، تحت سلطة وسيطرة القطاع العام (الحكومي)، بينما يمكن
التخارج عن بعض الصناعات غير الهامة، والتي يمكن أن تشكل عبئاً على الدولة، لصالح القطاع الخاص، وقد
مكون منه المناسب في هذه الحالة بيع المؤسسات العامة عن طريق طرح إصدارات عامة لتدبرهم، وذلك بهدف
توزيع الملكية على نطاق واسع، بدلاً من تركيز الثروة في أيدي جماعات محلية أو إقليمية غير مرغوبة.

(١) د. محمد علي الصالح: أوروبا والعرب عدد ١٧٧ تشرين الثاني ٩٨، نقلاً عن حول الإصلاح الاقتصادي في سوريا... ص ٥٥

المراجع:

- التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية - أعمال المؤتمر الدولي الثالث
ص ٩ - ١١ / ١ / ١٩٩٥ - مركز الدراسات العربي - الأوروبي . داني ط ، تشرين الأول ١٩٩٥ .
- التخصيصية والتضخمات الهيكلية في البلاد العربية - صندوق النقد العربي . تحرير د. سعيد النجار
قطايع الأهرام التجارية - مصر .
- مجلة الإنجاز - العدد ٤٤ ٦ سكا ١٩٩٦ - مركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية في العالم العربي
- مجلة لطريق عدد ٤ ١٩٩٦ ، تموز وأب . بيروت .
- مجلة الإنجاز - العدد ٤٤ ٨ صيف وخريف ١٩٩٦ .
- مجلة أوروبا والعرب عدد ١٧٧ تشرين ثاني ١٩٩٨ دمشق .
- مجلة الوحدة عدد ٨٦ تشرين ثاني ١٩٩١ - لمركز لقيومي للثقافة العربية - الرباط .
- السبعين الاقتصادية للعدد: ٤ - ٢٥ - ٢٦ . دمشق .